الحركة الاسلامية في الكويت مستعدة للتوسط بين «فتح» و«حماس».. وبسام الشريف يدعو الى التزام الحكومة الجديدة ببرنامج منظمة التحرير

«حماس» ستأخذ بعين الاعتبار توجيهات ايران وسورية ومصر والاردن وقطر في تشكيل الحكومة

رام الله ـ «القدس العربي» ـ من وليد عوض:

اكد مصدر فلسطيني مقرب جدا من حركة المقاومة الاسلامية «حماس» امس لـ«القدس العربي» بان الحكومة الفلسطينية المقبلة ستحمل بصمات دولية بسبب محاولة الحركة التوفيق بين مسارها وتوجيهات تلقتها من عدد من الدول التي ابدت استعدادها لتقديم المساعدة للسلطة في عهد حكومة تقودها «حماس».

واوضح المصدر الذي من المؤكد ان يتولى حقيبة وزارية في الحكومة المقبلة بان «حماس» ستأخذ بعين الاعتبار التوجيهات الايرانية والسورية والخليجية وخاصة القطرية، اضافة الى المصرية والاردنية.

ومن المقرر ان يقوم وفد من «حماس» بزيارة الاردن قريبا للقاء الملك عبد الله الثاني والاطلاع على نتائج زيارته الاخيرة لواشنطن ولقائه الرئيس الامريكي جورج بوش.

واشار المصدر سابق الذكر الى ان الجهات التي ابدت استعدادها لتقديم يد العون لحركة «حماس» بعد التهديدات الغربية بقطع المساعدات عن ابناء الشعب الفلسطيني سيكون لها بصمة على تشكيلة الحكومة المقبلة، وقال المصدر «سيكون للتمويل رأي» وذلك في اشارة للجهات التي ستقدم الدعم المالي للفلسطينيين في عهد «حماس».

ونوه المصدر الى ان التدخلات من بعض الاطراف العربية والاسلامية ستسبب بعض الصعوبة في تشكيل الحكومة المقبلة، وذلك في وقت سيكون فيه مطلوبا من «حماس» التوفيق بين توجهات مختلفة ومتعارضة.

ورجح المصدر ان تكون الحكومة المقبلة من التكنوقراط المقربين لحركة «حماس» اذا ما واصلت حركة «فتح» رفضها الانضمام للحكومة الفلسطينية برئاسة «حماس».

ومن المقرر ان يكلف الرئيس الفلسطيني محمود عباس كتلة «حماس» البرلمانية بتشكيل الحكومة المقبلة كونها اكبر كتلة برلمانية.

وكانت «حماس» اكدت مرارا بأنها تحرص على تشكيل حكومة وحدة وطنية تضم حركة «فتح» الا ان الاخيرة اعلنت على لسان اكثر من مسؤول فيها قرارها بعدم المشاركة في الحكومة المقبلة بسبب تعارض برنامجي الحركتين في التعاطي مع الاحتلال الاسرائيلي.

ومن جهة، نفى عضو المجلس التشريعي المنتخب عن حركة «حماس» والقيادي البارز فيها سعيد صيام امس ان تكون حركته قد حسمت امرها واختارت اسماعيل هنية رئيسا للوزراء ومحمود الزهار وزيرا للصحة كما ذكرت بعض وسائل الاعلام.

وقال صيام «هذا الكلام عار عن الصحة وستحدد الحركة رئاسة الوزراء وتشكيلاتها في حينه فكل ما يذكر ويسرب عبارة عن تكهنات».

وتابع القيادي في «حماس» قائلا ان «الحركة ستقوم بكافة الاتصالات مع القوى والفصائل الفلسطينية ولن تسعى الى تشكيل حكومة منفردة».

كما قال عضو المجلس التشريعي المنتخب عن حركة «حماس» مشير المصري امس انه من المبكر الحديث عن اختيار هنية رئيسا للوزراء والزهار وزيرا للصحة، وأضاف ان «التشكيلة الحكومية مرتبطة بانهاء المشاورات مع الفصائل والاطراف الفلسطينية وستكون الامور واضحة للجميع في وقتها المناسب».

ومن المتوقع أن تبدأ «حماس» المحادثات الرسمية لتشكيل الحكومة الاسبوع المقبل بعد عقد الجلسة الاولى للمجلس التشريعي الجديد.

ومن جهته أكد الشيخ إسماعيل هنية، عضو المجلس التشريعي الفلسطيني عن حركة «حماس» أن حركته ستنتهي من تشكيل الحكومة الجديدة بعد أسبوعين من عقد الجلسة الأولى للمجلس التشريعي الجديد في الثامن عشر من الشهر الجاري، ومشيرا الى ان الحكومة الجديدة ستكون حكومة تكنوقراط لتنفيذ عمليات إعادة البناء في الاراضي الفلسطينية على أساس سليم.

وقال هنية إن الامن الداخلي سيكون من أولويات الحكومة الجديدة ولكن إصلاح ميزانية السلطة الفلسطينية سيكون من الامور الهامة أيضا.

وذكر هنية، خلال ندوة سياسية نظمها مجلس طلاب الجامعة الإسلامية، في غزة، أن «حماس» ستكون جاهزة لإعلان تشكيلة الحكومة الجديدة في مدة أقصاها أسبوعين من أصل ثلاثة أسابيع، يمنحها لها القانون الأساسي لذلك.

وقال هنية إن أولوية الحركة في المرحلة الحالية، تنصب على عقد جلسة المجلس الجديد يوم الثامن عشر من الشهر الجاري، التي سيتخللها انتخاب رئيس المجلس ونائبيه وأمين السر، وهي إجراءات تحظى بمشاورات مكثفة داخل الحركة.

وقال هنية، ان «فوز حركة حماس هو فوز لمشروع المقاومة ولشعار التغيير والإصلاح، وهو انطلاقة جديدة نحو صياغة المشروع الوطني وخطاب شعبنا للمجتمع الدولي، الذي اعتاد على فرض كل ما يقوله وما يريده».

وشدد هنية على تحمل كافة مؤسسات «حماس» داخل الوطن وخارجه للمسؤولية الملقاة على عاتقها عقب الانتخابات، متعهداً بأن تعمل الحركة جاهدة لتكون عند حسن ظن الشعب الفلسطيني، وأن تتعامل مع كل استحقاقات المرحلة داخلياً وخارجياً. وأشار إلى تشكيل حماس وفداً قيادياً للتشاور مع كافة القوى حول الانضمام لبرنامج حكومة وطنية، وذلك على الرغم من إبداء بعضها الرفض.

من جانب آخر، حدد هنية أربعة ملفات رئيسة، تسعى الحركة للعمل وفقها في الحكومة الجديدة، تتعلق بالملف السياسي والملف الاقتصادي والملف الأمني، إضافة إلى ملف الإصلاح الداخلي.

وحول الملف السياسي، قال «رؤية الحركة في هذا السياق واضحة ولا يمكن التفريط فيها، وهي تقوم على عدم الرضوخ للتهديدات الدولية، ورفض الاعتراف بدولة إسرائيل بشكل قاطع».

وأضاف «نريد أن نفرق بين المفاوضات السياسية والحركة لها موقف منها، وبين الأمور المعاشة اليومية مع الاحتلال الإسرائيلي، وهو واقع تتعامل معه الحركة بما لا يحدث أي ضرر بمصالح شعبنا، وذلك وفق قنوات الاتصال الموجودة، ليس على قاعدة الاعتراف به بل على أساس أنه واقع يجب التعامل معه».

وبين هنية، أن «حماس» اشتقت رؤية سياسية جديدة، ستعرضها على كافة القوى خلال المرحلة المقبلة للتشاور حول التوصل لحكومة وطنية مشتركة، تقوم على التمسك بالثوابت والأهداف الوطنية، وعدم التنازل مع التعامل مع المرحلة ومتطلباتها بما تقتضيه المصلحة.

وجدد هنية، تأكيد حرص الحركة على المصالحة الوطنية الشاملة وحماية الوحدة الداخلية والدم الفلسطيني، والعمل على تعزيز لغة الحوار، وقال «يدنا ممدودة للجميع والحركة تنطلق من هذا المبدأ في الدعوة إلى تشكيل حكومة وطنية، تقوم على التكنوقراط والخبراء والمتخصصين وتعزيز الشراكة السياسية».

وأضاف «لا نريد صراعات وخلافات داخلية فالبوصلة والمعركة هي مع الاحتلال وحده، والحركة لن تحارب أو تظلم أيا من فئات شعبنا، بل ستعمل على تعزيز تكافؤ الفرص، ونشر قيم العدالة وحماية الاقتصاد الوطني».

وأكد هنية أن الحركة ستعتمد على سياسة الرقابة والمحاسبة، وترشيد استهلاك الأموال ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب، نافياً في هذا الجانب عزم الحركة ملاحقة أو إبعاد أي من موظفي الأجهزة الأمنية.

وحول ملف الأمن الداخلي، شدد هنية على ضرورة تعاون كافة القوى على تنظيم السلاح الداخلي، على قاعدة حماية سلاح المقاومة، ومعالجة السلاح الخارج عن الصف الوطني عبر ضوابط وآليات حازمة، تقوم على فرض القانون على الجميع وإيجاد سلطة قضائية قوية.

وأكد هنية على توجه حركة «حماس» باهتمام لتعزيز العلاقة الوطنية مع المحيط الإقليمي والدولي والتواصل معهما والانفتاح على الجميع، مشيراً إلى أن عدة دول أفريقية وأوروبية، أجرت اتصالات مع الحركة، وأبدت استعدادا لفتح قنوات اتصال.

من جهة اخرى، قالت مصادر فلسطينية مطلعة ان الحركة الاسلامية في الكويت ابدت استعدادها للتوسط بين حركتي «فتح» و«حماس» للتقريب بينهما والعمل معا لمواجهة تحديات المرحلة المقبلة، الامر الذي لقي ترحيبا من قبل رئيس المجلس الوطني الفلسطيني عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» سليم الزعنون الذي اكد لرئيس «جمعية الاصلاح الاجتماعي» الرمز الاول لجماعة الاخوان المسلمين في الكويت عبد الله العلي المطوع استعداد حركة «فتح» للتجاوب مع هذه الوساطة والتعاون لما فيه مصلحة القضايا الوطنية الفلسطينية وعلى اسس سليمة تقوم على الشراكة الوطنية.

ولا يزال الزعنون الذي كان ضمن الوفد المرافق للرئيس محمود عباس الذي قدم التهاني للشيخ صباح السالم الصباح امير الكويت بمناسبة تسلمه سلطاته الدستورية، موجودا في الكويت لمواصلة الاتصالات واللقاءات مع الفعاليات النيابية والسياسية الكويتية بهدف تحسين العلاقات الفلسطينية ـ الكويتية.

من جهته، دعا بسام ابو شريف المستشار السابق للرئيس الراحل ياسر عرفات وعضو المجلس الوطني الفلسطيني حركة «حماس» للاسراع في تشكيل الحكومة والاعتراف ببرنامج منظمة التحرير السياسي، وهو بالضرورة برنامج السلطة الفلسطينية والحكومة الفلسطينية.

وقال ابو شريف ان الحكومة التي ستشكل خلال الايام القادمة بعد انتخابات المجلس التشريعي يجب ان تكون ملتزمه ببرنامج منظمة التحرير الفلسطينية الذي اقر في15 تشرين الثاني (نوفمبر) من العام ,1988

ودعا بسام ابو شريف حركة «حماس» للشروع في اتصالات مكثفه مع القوى السياسية والشخصيات الوطنية وذوي الكفاءة والخبرة لتشكيل الحكومة الجديدة، مؤكدا ان الفراغ يضر بالمصلحة الوطنية الفلسطينية العليا وان تشكيلة الحكومة هي التي تساعد على انهاء التحفظات والتخوفات الدولية والاقليمية من نتائج الانتخابات التشريعية التي احرزت فيها حماس انتصارا لا يمكن الا ان يقر العالم به.

واختتم بالقول ان الرئيس الراحل ياسر عرفات كان متمسكا بذلك البرنامج ومصرا على ان تقام الدولة الفلسطينية المستقلة على كامل الارض التي احتلتها اسرائيل في العام1967 وان تكون القدس الشرقية عاصمة لها.

«فتح» تواصل تحضيراتها لعقد المؤتمر العام السادس ووفد من الداخل للقاء القدومي

رام الله ـ «القدس العربي» ـ من وليد عوض:

تواصل حركة فتح التحضيرات لعقد مؤتمرها العام السادس لانتخاب أطر قيادية جديدة، وتوجه امس عضو اللجنة المركزية لحركة فتح عباس زكي برفقة عزام الاحمد رئيس كتلة «فتح» في المجلس التشريعي الجديد الى تونس للقاء فاروق القدومي امين سر اللجنة المركزية لحركة «فتح».

واوضح زكي ان موعد ومكان انعقاد اللجنة المركزية بكامل اعضائها سيتحدد بعد زيارته لتونس ولقاء القدومي.

واكد زكي ان اللجنة المركزية لـ«فتح» ستبحث في اجتماعها القادم سبل تفعيل وتطوير عملها وتحديد مهامها اضافة للتحضيرات لعقد المؤتمر الحركي العام السادس.

وكانت اللجنة التحضيرية للمؤتمر السادس لـ«فتح» قررت برئاسة أبو ماهر غنيم، عضو اللجنة المركزية للحركة، ومفوّض التعبئة والتنظيم، الاستمرار في التحضير لعقد المؤتمر السادس للحركة، وعقد اجتماع آخر للجنة التحضيرية المُوسّعة خلال أسبوعين.

وستقوم اللجنة التحضيرية بإصدار تعميم حركي يتعرّض لأسباب الكبوة، وآليّات الاستنهاض الحركي في ضوء تواصل العمل الحركي، وباعتبار «فتح» حاملة المشروع الوطني وصاحبة التاريخ والنضال والرؤية والمستقبل.

وكانت اللجنة عقدت اجتماعاً في العاصمة الأردنيّة الاسبوع الماضي تم فيه استعراض جملة من الآراء تمحورت حول جدول الأعمال الذي كانت بنوده حول تقييم شامل لأداء الحركة في انتخابات المجلس التشريعي الثاني، وأسباب الكبوة وآليات الاستنهاض، إضافة إلى عقد المؤتمر الحركي السادس، والعلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية.

كما اطّعت اللجنة في هذه المناسبة على قرار اللجنة المركزية وترتيباتها لعقد اجتماعها بكامل الأعضاء، في سياق تفعيل أداء اللجنة المركزية، وإعادة ترتيب مهامها في ظلّ المُتغيّرات وبفرض معالجة الآثار الناجمة عن الانتخابات التشريعية التي حصلت فيها على 45 مقعدا مقابل 74 مقعدا لحماس من اصل 132 مقعدا. وكان فاروق القدومي «أبو اللطف»، أمين سر اللجنة المركزية لحركة «فتح»، رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير وصل مؤخرا إلى العاصمة المصرية القاهرة في زيارة استمرت عدة أيام.

وجاءت الزيارة في إطار مشاورات مع المسؤولين المصريين، بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية، التي أجريت مؤخرا.

وذكر القدومي في تصريح للصحافيين لدى وصوله إلى مطار القاهرة الدولي، أن زيارته إلى مصر تأتي في إطار المشاورات المستمرة بين منظمة التحرير والمسؤولين المصريين لمناقشة التطورات على المسار الفلسطيني.

محمود ابو طير وعزيز دويك وفاضل حمدان، وهم من ممثلي «حماس» المنتخبين الى التشريعي يحضرون الجلسة الاخيرة للمجلس المنتهية مدته امس في رام الله (ا ف ب)

المانيا تطمئن اسرائيل الى انها لن تحاور حماس

■ القدس ـ اف ب: حصلت اسرائيل على تأكيدات المانيا بخصوص الدعم في عزل حركة المقاومة الاسلامية «حماس» ما دامت لم تتخل عن «الارهاب» وذلك خلال زيارة لوزير الخارجية الالماني فرانك فالتر شتاينماير الى تل ابيب.

واعلن وزير الخارجية الالماني اثر لقائه رئيس الوزراء الاسرائيلي بالوكالة ايهود اولمرت ونظيرته الاسرائيلية تسيبي ليفني ان «الاوروبيين لن يفاوضوا «حماس» كونها مدرجة على لائحة المنظمات الارهابية». واكد شتاينماير انه اعرب عن «تضامنه» مع اسرائيل، وشدد على وجوب الا تخوض اي دولة حوارا مع حماس قبل ان تتخلى عن العنف وتعترف باسرائيل وتحترم الاتفاقات الموقعة بين اسرائيل والفلسطينيين.

وقال الوزير الالماني للصحافيين «شددت بوضوح على هذه الشروط قبل اي حوار مع «حماس»، علما ان الاسرائيليين لم يتلقوا حتى الان اي مؤشر الى استعداد «حماس» لاخذها (الشروط) في الاعتبار». واضاف «ينبغي معرفة اذا كانت «حماس» تعتبر انها حزب سياسي واذا كانت مستعدة للاقرار بان الديمقراطية واللجوء الى العنف لا يتوافقان». وتبتعد المانيا بذلك عن موقف روسيا التي اغضب رئيسها فلاديمير بوتين اسرائيل عبر دعوته مسؤولين في حماس الى موسكو لاجراء محادثات. ولم يدرج شتاينماير على جدول اعماله اي لقاء مع ممثلين لـ«حماس» خلال زيارته اليوم لرام الله في الضفة الغربية، حيث يلتقي مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في المقر العام للسلطة. واوضح الوزير الالماني انه ناقش دعوة بوتين لـ«حماس» مع اولمرت الذي اعرب عن خيبته حيال هذه المبادرة.

روسيا تقرر تأجيل تسليم الفلسطينيين ناقلات جند مدرعة

■ موسكو ـ يو بي آي: قررت روسيا امس الاثنين تأجيل تسليم معدات عسكرية الى السلطة الفلسطينية، وذلك بسبب فوز حركة «حماس» بغالبية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني.

ونقلت وكالة انترفاكس عن مصادر روسية قولها «آخذين في الاعتبار الانتصار الاخير الذي حققته «حماس» في الانتخابات البرلمانية والوضع الحالي في الشرق الاوسط سيكون قصر نظر منا تزويد فلسطين بناقلات جند مدرعة، لذلك سننتظر قليلا». وكانت روسيا قد اعلنت قبل اسابيع انها ستمنح السلطة الفلسطينية 50 ناقلة جند مدرعة، بالاضافة الى مروحيتين ومعدات عسكرية اخرى. يذكر ان رئيس الاركان الروسي الجنرال يوري بالويفسكي كان اعلن خلال زيارته الى دمشق في شباط (فبراير) الجاري ان روسيا تدرس تأجيل تسليم ناقلات الجند المدرعة الى السلطة الفلسطينية في اعقاب فوز«حماس» في الانتخابات التشريعية.

استشهاد فلسطينية برصاص الجيش الاسرائيلي

■ غزة ـ اف ب: افاد مصدر طبي فلسطيني ان فلسطينية استشهدت بعد ظهر امس برصاص الجيش الاسرائيلي قرب معبر كيسوفيم قرب بلدة القرارة شرق خان يونس جنوب قطاع غزة.

وقال المصدر الطبي ان المواطنة فاطمة ابو مساعد البالغة من العمر 25 عاما «استشهدت بعد ظهر اليوم (امس) اثر اصابتها برصاصة قاتلة في الرقبة اطلقتها قوات الاحتلال الاسرائيلي من برج مراقبة عسكري (قرب الخط الفاصل بين قطاع غزة واسرائيل» قرب معبر كيسوفيم.

واشار الى ان جثة الشهيدة نقلت الى مستشفى «شهداء الاقصى» في دير البلح وسط القطاع.

اولمرت: الهدف الاول هو ترسيم حدود اسرائيل

■ القدس ـ اف ب: اكد رئيس الوزراء الاسرائيلي بالوكالة ايهود اولمرت امس ان الهدف الرئيسي للبرلمان المقبل سيكون ترسيم حدود دولة اسرائيل.

وقال اولمرت في احتفال بمناسبة الذكرى السابعة والخمسين لانشاء الكنيست (البرلمان الاسرائيلي) ان «الهدف الاول للكنيست القادم سيكون ترسيم حدود اسرائيل».

واضاف ان المهمة الثانية للكنيست بعد الانتخابات التشريعية في 28 اذار (مارس) ستكون وضع دستور على غرار ما فعل البرلمان الاول عام ,1948وشدد على اهمية تأليف حكومة مستقرة لاربعة اعوام

وكان المسؤول في المعارضة اليمينية ميخائيل ايتان طالب بدوره باقرار دستور يضمن الحقوق المدنية على اساس اسرائيل «يهودية وديمقراطية»، كما ينص قانونها الاساسي.

غياب جهاز شرطة قضائية يساهم في ارتفاع معدلات جرائم القتل

ازمة بين مصر والسلطة في اعقاب اختطاف المستشار العسكري للسفارة المصرية في غزة

رام الله ـ «القدس العربي» ـ من وليد عوض:

علمت «القدس العربي» امس الاثنين ان هناك ازمة ما بين السلطة الوطنية الفلسطينية والحكومة المصرية حدثت عقب اختطاف مجهولين للمستشار العسكري للسفارة المصرية في غزة حسام الموصلي نهاية الاسبوع الماضي.

ووجهت الحكومة المصرية عقب اطلاق سراح الموصلي السبت الماضي تحذيرا شديد اللهجة الى السلطة الفلسطينية، وذلك في وقت توقفت فيه المثلية المصرية في القطاع عن اصدار تأشيرات للفلسطينيين الراغبين بزيارة مصر او المرور منها.

وأشارت المصادر الى ان القنصلية المصرية اشترطت لمنح التأشيرات للفلسطينيين الراغبين في زيارة مصر من قطاع غزة قيام السلطة باتخاذ إجراءاتها ضد الذين اختطفوا الموصلي.

واوضحت المصادر ان الخارجية المصرية طالبت السلطة بضرورة اتخاذ إجراءات عقابية رادعة ضد الذين اختطفوا الموصلي، اضافت ان القاهرة تشعر بغضب شديد إزاء عملية الاختطاف وتعتبر أنها قد تؤثر على دور مصر في الشأن الفلسطيني مستقبلا.

واكدت الرسالة المصرية التي وصلت الى وزارة الشؤون الخاجية الفلسطينية ان القاهرة لن تمر مرور الكرام على عملية اختطاف الموصلي.

وكانت جماعة تسمى «كتائب الاحرار» قد اعلنت مسؤوليتها عن اختطاف الدبلوماسي المصري مطالبة بإطلاق سراح سجناء فلسطينيين في مصر.

وقالت كتائب الاحرار في بيان لها بعد الافراج عن الموصلي انها تأمل استجابة الحكومة المصرية لمطالبها، معتبرة ان عملية الاختطاف هي الخطوة الاولى في مسلسل متواصل في حالة عدم الاستجابة لمطالبها.

ويأتي تدهور العلاقات بين مصر والسلطة بعد عملية اختطاف الدبلوماسي المصري في وقت تتواصل فيه حالة الفلتان الامني الداخلي في قطاع غزة حيث احرق مجهولون فجر امس سيارة جيب تابعة لأحد أفراد الأمن الفلسطيني في مدينة دير البلح وسط قطاع غزة

وقالت مصادر فلسطينية ان السيارة خاصة بالرائد وليد العريني من قوات الأمن الوقائي حيث احرق أمام منزله في مدينة دير البلح.

هذا، وقد قتل امس الاول مواطن من مخيّم المغازي، وسط قطاع غزة جرّاء إطلاق النار عليه من قبل أحد أقاربه، على خلفيّة مشكلة عائليّة قديمة، فأرداه قتيلاً على الفور، والقتيل يعمل بائع أحذية متجوّلا.

من جانبها، فتحت الشرطة تحقيقاً في الجريمة لمعرفة ملابساتها وتقديم الجاني للعدالة، في حين قام أحد المشتبه فيهم بتسليم نفسه إلى الشرطة. وكانت وزارة الداخلية والأمن الوطني، دعت المواطنين إلى عدم اللجوء إلى السلاح في حلّ الخلافات فيما بينهم، وتحكيم العقل والمنطق، واللجوء إلى الوسائل السلمية والقانون، مؤكّدةً أن الأجهزة الأمنية ستلاحق الخارجين عن القانون وستقدّمهم للمحاكم لينالوا جزاءهم الرادع.

من جهته عزا رئيس المكتب الفني للنائب العام الدكتور عبد القادر جرادة ارتفاع معدلات جرائم القتل إلى عدم وجود جهاز شرطة قضائية تنفذ الأحكام الصادرة بحق المجرمين وضبطهم، محملاً المسؤولية الكاملة عن ذلك للمجلس التشريعي السابق نتيجة عدم سنه لقانون يقر بوجود شرطة قضائية، متهماً إياه بالقصور.

وتساءل عن فائدة صدور الحكم بحق المجرم من المحاكم دون تنفيذه، مشيراً إلى أن غالبية الدول المتحضرة والمهتمة بسلامة مواطنيها تمتلك هذا الجهاز.

وفي الإطار ذاته قال أن قلة الوعي عند المواطنين تعد سبباً رئيسياً في ارتفاع معدلات الجريمة حيث أن المواطن يجهل حقوقه، إضافة إلى عدم معرفة العديد من المواطنين طرق تقديم الشكاوى للنيابة العامة، مطالباً وزارة التربية والتعليم بإضافة مادة دراسية للطلبة تحتوي بنود حقوق الإنسان بما فيها من معرفته للقوانين الفلسطينية.

من ناحيته، أرجع راجي الصوراني مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أسباب ارتفاع معدلات الجريمة في قطاع غزة إلى ما سماه «بهتان السلطة الوطنية الفلسطينية»، وضعف الأجهزة الأمنية، وسيادة شريعة الغاب بدلاً من سيادة القانون.

أما بخصوص جرائم الاختطاف قال الصوراني ان جرائم الاختطاف ما هي إلا سلسلة من الجرائم والاعتداءات على سيادة القانون، والتصعيد في حالة الفلتان الأمني في الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل عام، وقطاع غزة على بشكل خاص، والتي ازدادت وتيرتها في أعقاب الإعلان عن نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في 25 كانون الثاني الماضي. ويري الصوراني أن هذه الاعتداءات منظمة ومتعمدة للمس بنتائج تلك الانتخابات، وأنها تشكل امتدادا لمحاولات مماثلة سبقت الانتخابات اقترفتها نفس الجهات من أجل منع إجرائها أو تقويضها. وفي الإطار ذاته طالب الصوراني السلطة الفلسطينية بإعادة هيبتها المفقودة، وتفعيل دور الأجهزة الأمنية والشرطة المكلفة بإنفاذ القانون، إضافة إلى أخذ النيابة العامة والسلطة القضائية لدورها الصحيح.

فتح تتهم الملتقى القسامي بالتشهير بشخصيات نضالية بنشر اسماء 45 شخصا على اساس انهم متورطون في الفساد

الحديث عن ملف الفساد يسيطر على مجالس الفلسطينيين.. والنيابة العامة تهدد بملاحقة مروجي اسماء مسؤولين متهمين

رام الله ـ «القدس العربي» ـ من وليد عوض:

يسيطر على مجالس الفلسطينيين منذ اكثر من اسبوع الحديث عن الفساد وفتح السلطة لهذا الملف الاشكالي، بعد ان اعلن النائب العام انه يحقق في 50 قضية فساد اهدر فيها اكثر من 700 مليون دولار من المال العام.

وما ان تدخل في اي مجلس يلتقي فيه المواطنون الفلسطينيون الا وينصب الحديث عن الفساد والاختلاسات التي ارتكبها بعض المسؤولين على مدار الـ10 سنوات الماضية.

واذا ما قدر لك ان تحضر حفلة زفاف هنا او هناك فستجد ان الحديث يدور عن الفساد والفاسدين، وذلك وسط اجماع من الموطنين على ان المبلغ الذي اعلن اهداره من اموال الفلسطينيين ما هو الا مبلغ بسيط قياسا بالحجم الحقيقي للسرقات والتي لم يعلن عنها، حسب آرائهم.

واذا ما شاركت في احدى مناسبات العزاء فستجد ان الحديث يدور عن الفساد والسرقات واغتناء هذا المسؤول او ذاك خلال فترة وجيزة.

اما اذا استقليت سيارة نقل عام، فحتما سيكون الحديث الذي يدور بين الركاب حول قضايا الفساد التي اعلن عنها النائب العام قبل نحو اسبوع، وحتما ستتعالى اتهامات الركاب لعظم المسؤولين الفلسطينيين بالفساد وضرورة محاسبتهم جميعا بلا استثناء.

وبعد ان انشغل ابناء الشعب الفلسطيني عقب فوز «حماس» في الانتخابات التشريعية في أواخر الشهر الماضي بتحليل اسباب فوز الحركة وامكانية تشكيلها للحكومة الفلسطينية والتهديدات الخارجية بقطع المساعدات عنهم وجدوا انفسهم الآن منهمكين في الحديث عن فتح ملف الفساد وسط العديد من التساؤلات والاستفسارات، معربين دائما عن استغرابهم من رفع بعض المسؤولين الفلسطينيين لواء محاربة الفساد، علما بانهم في فترة وجيزة اصبحوا من اصحاب البيوت والفلل الفخمة والسيارات الفارهة.

ويجمع المواطنون على ضرورة تفعيل قانون «من اين لك هذا؟» في وقت يتهمون فيه معظم المسؤولين، بانهم نهبوا اموال الشعب الفلسطيني مرفقين ذلك بالدعاء لله عز وجل بالانتقام منهم.

وفي ظل بورصة الاسماء ، التي تشمل الكثير من المسؤولين الفلسطينيين، والتي يتداولها المواطنون كمتهمين بالفساد في معظم مجالسهم الخاصة والعامة، أكدت النيابة العامة أنها لم تنشر أو تعلن أسماء أي أشخاص على انهم متورطون بقضايا وملفات الفساد، وأن ما جرى تداوله لا أساس له من الصحة.

وشددت النيابة، في بيان صادر عن اللجنة الإعلامية لمكتب النائب العام، على أن ما تردد من شائعات بشأن تورط عدد من المواطنين الشرفاء أومسؤولين في السلطة الوطنية في التحقيقات التي تجريها حالياً، لا أساس لها من الصحة.

وقال البيان «إن ما ورد في هذه المناشير أو ما تردد في بعض وسائل الإعلام، وكأنه صادر عن جهة رسمية مسؤولة لا أساس له من الصحة»، واشار الى أن النيابة قامت بضبط عدد من المنشورات التي اشتملت على قائمة من الأسماء التي اتهم اصحابها بالتورط بالفساد والخضوع للتحقيقات، محذراً مروجي هذه الشائعات من أن يد النيابة العامة ستطالهم وتحاسبهم وفقاً لأحكام القانون.

ودعت النيابة كل من تضرر من هذه الشائعات بأن يتقدم بشكواه إن رغب في ذلك للنيابة العامة في كافة محافظات الوطن، مرفقاً بها المستلزمات اللازمة.

هذا، قد تقدمت وزارة الاعلام الفلسطينية امس الاول بشكوى ضد موقعين لجريدتين على الانترنت بسبب نشرهما الاسماء والقوائم المتهمة بالفساد، حسب احمد صبح، وكيل وزارة الاعلام.

من جهته، انتقد روحي فتوح رئيس المجلس التشريعي المنحل حملة الاشاعات التي اعقبت المؤتمر الصحافي الذي عقده النائب العام احمد المغني في الخامس من الشهر الجاري حول ملفات الفساد.

وقال «انني استغرب مثل هذه الاشاعات التي يروجها مندسون واصحاب اغراض شخصية وسياسية وخصوصا زج اسماء بريئة في سياق هذه الاشاعات، بهدف قطع الطريق امام القضاء والمحاكم للبت في تلك الملفات».

واضاف فتوح ان «هدف هذه الفئات غير المسؤولة هو بث الاكاذيب وخلق بلبلة من شأنها ان تخلط الاوراق وتزج النزيه والمستقيم في دائرة الشبهات وذلك قبل ان يبت بأمر أي من هذه الملفات في المحاكم».

وتابع فتوح قائلا «من موقعي كرئيس للمجلس التشريعي وامين سر سابق لهذا المجلس فقد قمنا باحالة معظم الملفات المتعلقة بالفساد الى النائب العام منذ عام 1977 وحتى الايام الاخيرة من انعقاد جلسات المجلس»، واضاف «نستغرب كيف يمكن الزج بأسماء في مثل هكذا قضايا وخصوصا اولئك ممن عرفهم شعبهم بالنزاهة والاستقامة من خلال ما قدموه من خدمات، اضافة الى تاريخهم النضالي المشرق منذ التحاقهم بحركة فتح والثورة الفلسطينية وحتى يومنا هذا (...) فلا يمكن باي حال من الاحوال ان نشوه صورتهم وان نخلط بين المستقيم والفاسد».

وطالب فتوح لاشخاص الذين يروجون مثل هذه الاشاعات بالتوقف الفوري عن هذه الاعمال المسيئة لسمعة الشعب الفلسطيني، وان يعودوا الى ضمائرهم ويغلبوا مصلحة الوطن والمواطن على الاعتبارات الشخصية او السياسية، وان يرتقوا بالعمل الوطني الى المستوى المهني والاخلاقي والحضاري المطلوب.

هذا، وهاجمت حركة «فتح» والجيش الشعبي «ملتقى القسام» التابع لحركة المقاومة الإسلامية «حماس» واتهمته بأنه وراء بث الفتنة ونشر معلومات مضللة وكاذبة تتعلق بأسماء بعض المناضلين من حركة «فتح» على أنهم متورطون في ملفات الفساد.

وقالت «فتح» في بيان صادر عنها: في الوقت الذي تنطلق فيه صواريخ الغدر الصهيوني لاغتيال أبطال الفتح من مناضلينا في كتائب شهداء الأقصى ومجاهدينا في سرايا القدس ونجد فيه رفاق السلاح بالأمس القريب في حالة صمت أمام هذا العدوان الصهيوني الحاقد على شعبنا تطل علينا مرتزقة الطابور الخامس بأوراق صفراء تتضمن إساءات خبيثة لرموز نضالية معروفة ساعية من ورائه لخلق بذور بين أبناء الشعب الفلسطيني المجاهد.

وأضاف البيان «ان إعلان القائد الشهيد أبو عمار برنامج الإصلاح الاداري والمالي ومراجعة أداء السلطة ومحاسبة الفاسدين في خطابه أمام المجلس التشريعي في رام الله شكل برنامج فتح التي باشرت في تنفيذه. وقد أحال الرئيس أبو مازن (محمود عباس) كل ملفات الفساد للنائب العام الذي باشر بدوره التحقيق مع كل من تورطوا في قضايا فساد مالي أو إداري، وقد أعلن عن نتائج التحقيق في مؤتمر صحافي ورغم ان النائب العام أكد بان جميع الشخصيات المتورطة في الفساد والموجودة في ارض الوطن هي داخل السجون، ولا يوجد شخصية خارج السجن باستثناء عشر شخصيات هي خارج الوطن، ولكننا تفاجأنا بما نشر على صفحة الانترنت الخاصة بالملتقى القسامي والتي جاء فيها إعلان عن أسماء المتهمين الواردة في ملفات الفساد وتم ذكر أسماء «45» أخا وأختا من قيادات وكوادر الحركة الذين لا يحتاجون الى شهادة شرف من الملتقى القسامي أو المشرفين عليه».